

## رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (S/2009/694)، التي أحلت بموجبها رسالة مشتركة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من رئيس كوت ديفوار لوران غباغبو ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري يقترحان فيها نشر كتيبة تتألف من ٥٠٠ فرد من بوركينا فاسو إلى كوت ديفوار، لمدة ثلاثة أشهر، في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من أجل تعزيز الترتيبات الأمنية للانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار.

وأشرت في رسالتي إلى أنني سأعود إلى مجلس الأمن بتوصيات محددة بعد إجراء التقييم اللازم للعرض المقدم. ونظرا للطابع الملح لهذه المسألة في ضوء الجداول الزمنية للانتخابات ومشاورات المجلس المقبلة بشأن تجديد ولاية البعثة، أوفدت البعثة فريقا إلى بوركينا فاسو لإجراء تقييم أولي سريع لقدرات الوحدة المقترحة ولجدوى نشرها في الوقت المناسب. وقد أكد المسؤولون العسكريون البوركينابيون الذين استقبلوا الفريق استعدادهم لنشر كتيبة مكونة من ٥٠٠ فرد مدربين تدريبا مناسبا في إطار البعثة، تتضمن قدرة على الطيران في شكل طائرة هليكوبتر عسكرية واحدة مع طاقمها. بيد أن فريق التقييم لم يتمكن من تفقد الوحدة المخصصة للانتشار في كوت ديفوار لأنها لم تكن قد شكلت بعد. وستجري الأمانة العامة عملية التحقق المعتادة قبل النشر للتأكد من أن الكتيبة مجهزة تجهيزا كافيا، بمجرد أن تؤكد حكومة بوركينا فاسو تواريخ الزيارة المقررة.

وفي تقريرتي إلى مجلس الأمن في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/495)، أشرت إلى نيتي طلب الإذن من المجلس بإعادة انتشار مؤقت لسرية مشاة واحدة وطائرتي هليكوبتر من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى كوت ديفوار لتعزيز عملية الأمم المتحدة أثناء الانتخابات، في إطار الترتيبات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) بشأن



التعاون بين البعثات. إلا أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أكدت أن هذا الخيار لم يعد ممكنا بسبب تغيير موعد الانتخابات في كوت ديفوار مما يعني أن نشر سرية المشاة المخصصة سيتضارب الآن مع الجدول الزمني لتخفيض البعثة. وإضافة إلى ذلك، فإن البلد المعني المساهم بقوات الذي جرى الاتصال به لتوفير طائرات هليكوبتر ليس في وضع يمكنه من الموافقة على نقلها من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفي نفس الوقت، أصبح من الواضح أيضا أن الجيش الوطني الإيفواري والقوات الجديدة لن يكونا قادرين على نشر كامل قوام الموظفين الـ ٨ ٠٠٠ الموافق عليهم على هيئة ألوية محتلطة لتوفير الأمن للانتخابات مع البعثة. بل لن يستطيعا توفير سوى ٢ ٠٠٠ فرد. ولذلك فثمة فجوة أمنية غير متوقعة ينبغي للبعثة تغطيتها.

وفي ضوء ما سبق، أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على الاقتراح المقدم من الرئيس لوران غباغبو والرئيس بليز كومباوري والذي يقضي بنشر كتيبة من بوركينا فاسو، بما في ذلك طائرة هليكوبتر واحدة مع طاقمها، لمدة ثلاثة أشهر تبدأ قبل الانتخابات الرئاسية بشهر واحد. وتشير تقديرات الأمانة العامة إلى أن تكلفة هذا الانتشار، بما في ذلك طائرة هليكوبتر وطاقمها، قد تبلغ نحو ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتميز هذا الخيار بأنه سيوفر القدرة التي لم تعد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قادرة على توفيرها وسوف يعوض النقص في الترتيبات الوطنية لتوفير الأمن في الانتخابات. ومع ذلك، فإن هذا سيتطلب موافقة مجلس الأمن على رفع مؤقت لسقف القوات المأذون بها لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من ٧ ٤٥٠ إلى ٧ ٩٥٠ فردا. ويبلغ القوام الحالي لقوات البعثة ٧ ٣٩١ فردا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون